الأمم المتحدة

A S

Distr.
GENERAL
A/33/98
~~S/12702~~
12 May 1978
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن
MAY 16 1978

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والثلاثون
البند ٢٨ من القائمة الأولية*
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الثالثة والثلاثون

رسالة مؤرخة في ١٢ أيار/مايو ١٩٧٨ موجهة من الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة الى الأمين العام

بناء على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بأن أشير الى رسالة مؤرخة في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٧٨ ، مقدمة بناء على طلب ممثل تركيا (NV/78/36) ، ومرفقة بوثيقة من السيد رؤوف دنكتاش بوصفه رئيسا لما يسمى " دولة قبرص التركية المتحدة " .

تبدأ رسالة السيد دنكتاش بتسمية مغلوطة عمدا ، اذ ليس ثمة أى دولة تركية في جمهورية قبرص وما من دولة بهذا الاسم معترف بها من المجتمع الدولي والامم المتحدة .

والحقيقة هي كالآتي :

أولا ، ان الارض التي يطلق فيها الادعاء اللامنطقي بأنها لهذه الدولة ما هي الا الجزء البالغ ٤٠ في المائة من اقليم قبرص الذى غزته تركيا في تموز/يوليه ١٩٧٤ ولا يزال يرزح تحت احتلالها العدواني منتهكة قرارات الامم المتحدة القاضية بانسحاب قوات الاحتلال الاجنبي وعودة اللاجئين الى ديارهم بسلام .

ثانيا ، ان السكان الشرعيين لهذه الارض هم ، وقد كانوا كذلك على مر العصور ، ٨٢ في المائة من القبارصة اليونانيين و ١٨ في المائة من القبارصة الاتراك . أما الاعمال الاجرامية الاخيرة المتمثلة بالطرد الابادى للقبارصة اليونانيين ، وهم الأكثرية ، من المنطقة التي تعرضت للغزو والاحتلال بالقوة لسكان أجانب مجلوبين من تركيا محلهم في منازلهم المغتصبة فلا تستطيع أن تغير من السكان الشرعيين للمنطقة المعنية ، أو أن تقضي على حقهم غير القابل للتصرف في العودة الى ديارهم بسلام . فكيف يجوز لمن جاءوا نتيجة لهذه المجموعة من الجرائم الدولية أن يدعوا بأنهم دولة وأن تحتلهم الأمم المتحدة أو أى مجتمع متمدن في العالم ؟

* A/33/50/Rev.1 .

أما الاقتراحات التركية المقدمة الى الامين العام من أجل " حل " مزعوم لمشكلة قبرص الخطيرة هذه فلا تعدو كونها ، من حيث الموضوع والنتيجة ، دعوة لاضفاء صبغة الشرعية على ما سبق ذكره من أعمال العدوان والأمر الواقع ، بناء على خطة رسمتها تركيا مسبقا تستهدف في نهاية المطاف تقسيم الجزيرة مع احتمال الضم . ومن ثم فان هذه الاقتراحات تختلف من حيث الاساس اختلافا نوعيا عن الأساس المتفق عليه لقيام اتحاد فدرالي في دولة مستقلة ذات سيادة تتمتع بالسلامة الاقليمية.

وحسبنا أن نقول ان هذه الاقتراحات هي من أجل دولتين منفصلتين تماما ، تمنحان جوازات سفر منفصلة ويكون لكل منهما ، بالتالي ، هوية وطنية وولاء وطني غير ما للأخرى . وثمة في الاقتراحات تقسيم صريح للسيادة ، مما يتعارض تماما مع أى مفهوم للاتحاد الفدرالي ، وفي حين تنكر الوحدة الاقليمية وتقضي عليها، فانها تتضمن أحكاما عديدة تستهدف بوضوح تعزيز وادامة تقسيم الاقليم وتقسيم الشعب .

ولا تستهدف هذه الاقتراحات حتى قيام اتحاد كونفدرالي ، وقصدها الواضح هو فقط اضفاء صبغة الشرعية على العدوان وآثاره .

كان من الطبيعي أن يرفض السيد كبريانو ، رئيس قبرص ، هذه الاقتراحات التي تنتهك بطبيعتها وحدة الدولة ، وسلامتها الاقليمية واستقلالها السيادى فضلا عن الاساس الدستورى المتفق عليه لقيام اتحاد فدرالي .

صحيح أن الامين العام أشار الى هذه المقترحات بوصفها " ملموسة وموضوعية " ، غير أن السيد دنكتاش تجاهل الايضاح الذى قدمه الامين العام بعد ذلك مباشرة ، ومفاده أن قوله هذا لا علاقة له بمزايا الاقتراحات وليس دليلا على أن الاقتراحات ايجابية أو سلبية . وعلى أى حال ، يجب بالدرجة الأولى أن تكون الاقتراحات ايجابية على الاساس المتفق عليها لقيام اتحاد فدرالي للحفاظ على بقاء الاستقلال ، والسيادة والوحدة الاقليمية لقبرص كدولة واحدة ، ومن الواضح أنها لا يجوز أن تكون " ملموسة وموضوعية " في الاتجاه السلبي ، لتكون بمثابة الحكم بالاعدام على الجمهورية ومحو وجودها المستقل .

وان ما تبديه تركيا ، عن طريق دنكتاش من اصرار لا منطقي على وجوب القبول لهذا النوع من الاقتراحات كأساس للتفاوض ليس الا مظهرا من مظاهر غطرسة المعتدى . ومن سمات هذه الغطرسة أيضا البيانات التهديدية التي أطلقها مسؤول أنقرة ، السيد سويصال ، والتي مفادها أنه ، في حالة عدم قبول الاقتراحات " قد تحدث أمور مؤسفة " (انظر A/33/93-12685 ، بتاريخ ٤ أيار/مايو ١٩٧٨) .

ومما يدعو الى السخرية - هذا ان لم يكن في الأمر فسخ - أن يقترح السيد دنكتاش أنه يجوز لأى من الجانبين ، بعد قبول الشروع بالتفاوض على أساس معيّن ، أن يخرج على الأساس المقبول . أما نحن فلا يسعنا أن نأخذ بهذا المسلك المبني على سوء النية .

وليكن واضحا كالشمس أن ما من مثل لحكومة قبرص أو شعبها ، مهما كانت صفته ، على استعداد للجلوس ومناقشة اقتراحات على هذه الدرجة من العدوانية بلا منطقيتها وحافلة ، من حيث مضامينها ، الى هذه الدرجة بنذر الشؤم التي تهدد الاستقلال والوحدة الاقليمية وحتى البقاء ذاته لبلده وشعبه .

وبالاشارة الى البيانات المضللة ولا أساس لها التي ما يسمي السيد دنكتاش يردد ما حول ما يزعم من سوء المعاملة التي تعرض لها القبارصة الاتراك خلال الفترة ١٩٦٣ - ١٩٧٤ ، فقد فندتها بصورة قاطعة ولا يمكن الرد عليها بالبيانات التي ألقيتها في مجلس الأمن في ٣٠ آب / أغسطس ١٩٧٤ (S/PV.1795) واللجنة السياسية الخاصة في ٢٩ تشرين الاول / أكتوبر ١٩٧٤ (A/SPC/PV.923)، والجمعية العامة في تشرين الاول / أكتوبر ١٩٧٥ (A/PV.2380) ، مستشهدا فيها بتقارير الامين العام النصف سنوية . هذا وان المحاضر ذات العلاقة متاحة وهي تتحدث عن نفسها .

أكون ممتنا لو تعمم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، تحت البند ٢٨ من القائمة المؤقتة ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) زينون روسيديس
السفير
والممثل الدائم لقبرص
لدى الأمم المتحدة

- - - - -